جامعة الملك سعود
كلية الآداب
مجلة الآداب
ردمد ٣٦١٢-١٠١٨

King Saud University
College of Arts
Journal of Arts
ISSN 1018-3612

مجلة الآداب، م٣١، ع١، ص ص ٢٥-٤٩، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠١٩م/ ١٤٤٠هـ)
Journal of Arts, Vol. 31 (1), pp 25-49 , © King Saud University, Riyadh (2019 /1440H.)

(بل، لكن، لا) في النظرية العربية بين تنظير النحويين والواقع الاستعمالي

سامي محمد نعمان (*) **و خالد عبدالكريم بسندي** (**)

(*) *طالب دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الملك سعود*

(**) *أستاذ النحو، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الملك سعود*

(قُدِّم للنشر في ٦/ ٣/ ١٤٣٩هـ، وقُبل للنشر في ٨/ ٧/ ١٤٣٩هـ)

الكلمات المفتاحية: الربط، العطف، الإضراب، الاستدراك، النفي، البَداء.

ملخص البحث: يناقش هذا البحث ثلاثة حروف من حروف الربط هي: (بل، لكن، لا)، من حيث وظائفها النحوية والدلالية، وهي حروف وقع فيها اختلاف بين العلماء؛ إذ ذهب أكثرهم إلى أن (بل) الإضرابية حرف عطف للإضراب عما قبلها وإثبات الحكم لما بعدها، سواء في سياق الإثبات أو النفي، وذهب بعض العلماء إلى أنها للإضراب فعلًا، غير أن ما بعدها مثبت في سياق الإثبات ومنفي في سياق النفي. أمَّا (لكن) الساكنة النون فقد ذهب فيها أكثر العلماء إلى أنَّها حرف عطف بشروط حددوها ونصوا عليها، وذهب بعض العلماء إلى أنها مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الأمر أو الشأن والقصة محذوف، شأنها في ذلك شأن (أنْ) المخففة وغيرها من الحروف التي خُفّفت وبقي عملها. أمَّا (لا) فعلى الرغم من اتفاق النحويين في أنها من حروف العطف فإنهم اختلفوا في بعض جزئياتها، كالعطف بها ماضيًا على ماضٍ. ولنا أن نبسط الآن ـ على نحو أكثر جلاءً ـ ما أشرنا إليه مجملًا، سائلين من الله العون والسداد. يهدف هذا البحث إلى مناقشة حروف الربط، (بل، لكن، لا)، التي شغلت القدماء كثيرًا، فاختلفوا فيها، ولا سيما فيما يتصل في وظائفها الدلالية والنحوية، غير أن ما يستحق التأمل في هذه الناحية الدراسية هو شيوع رأي الجمهور فيها على الرغم من وجود رأي آخر هو الأرجح في رأي الباحِثَين. إن كثيرًا من الآراء المغمورة في إطار النظرية اللغوية العربية تبدو ـ عند الفحص الدقيق والتأمل العميق ـ أكثرَ جدوى وأكثر صحة مما هو شائع وسائد. وليست هذه الحروف ـ مما بات معروفًا (حسب المشهور) بحروف العطف ـ وحدها وقع فيها الخلاف، بل يمتد الخلاف إلى أم هذا الباب، إلى الواو ذاتها، في نواحٍ كثيرة فيها، غير أنَّ هذا البحث سيقف على ما صدرنا به بحثنا هذا، أو ما يُسمَّى عند أصحاب اللسانيات النصية بالوصل العكسي، ويعني (على عكس ما هو متوقع).

(bal/but) (lakin/but) (laa/but) in Arabic Syntactic Theory Between Grammarians Hypothesis and Real Usage

Sami Mohammed Noman(*) **and Khalid Abdul-kareem Basandi**(**)
(*) *Master Degree, PHD student. Arabic Language and Literature Department. College of Arts. King Saud University-Ariyadgh*
(**) *Arabic Language and Literature Department. College of Arts. King Saud University-Ariyadgh*

(Received 6/3/1439; Accepted for publication 8/7/1439H)

Keywords: Connective, Preposition, De-Conjunction, Disjunctive, Conjunction, Negation.

Abstract: This study discusses three connectives that come to mean (but) with slight and subtle difference (bal: to switch the meaning. Lakin/but, laa: this connective …) in terms of their semantic and syntactic functions. Most of the linguists disagreed regarding these connectives. Nevertheless, most of them stated that (bal/but) is a connective that switches the meaning of the previous phrase or sentence to affirm the following phrase or sentence whether the context is negative or affirmative. Other linguists stated that it only comes to switch the meaning.

When it comes to (lakin/but), most of the linguists stated that it is a conjunctive under conditions stipulated by them. Other linguists stated that it is the same as (lakinn- with double N) in the same way as (Anna). They also stated that its nominative clue is omitted or elliptic. Finally, we end up with the connective (laa/but), though the linguists agreed that it serves as a conjunction, they disagreed in some of its details, such as: the connection of two past verbs through it ,that is, to combine past verb with other past verb by using this connective.

الربط بـ (بل، لكن، لا)

هذه الحروف تشترك في معنى جامع بينها هو أن ما بعدها مخالف لما قبلها، قال الزمخشري في المفصل "و(لا)، و(بل)، و(لكن) أخوات في أن المعطوف بها مخالف للمعطوف عليه" (الزمخشري، ١٩٩٣م، صـ٤٠٥). غير أنَّ ثمة تفصيلات في بعض هذه الأدوات من حيث الدلالة، ولا سيما فيما يتصل بـ "بل"، في السياق غير المثبت، كما سنوضح فيما بعد.

أولًا ـ بل:

بل، أحد حروف العطف، وجمهور العلماء أنها تفيد الإضراب عما قبلها وتثبت الحكم لما بعدها في كل الحالات، يقول المرادي: "وإذا وقع بعد بل مفرد فهي حرف عطف، ومعناها الإضراب. ولكن حالها فيه مختلف: فإن كانت بعد نفي، نحو: ما قام زيد بل عمرو، أو نهي نحو: لا تضرب زيداً بل عمراً، فهي لتقرير حكم الأول، وجعل ضده لما بعدها. ففي المثال الأول قررت نفي القيام لزيد، وأثبتته لعمرو. وفي المثال الثاني قررت النهي عن ضرب زيد، وأثبتت الأمر بضرب عمرو" (المرادي، ١٩٩٢م، صـ٢٣٦). وفي حاشية الصبان "ومذهب الجمهور أنها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر" (أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، ١٩٩٧م.ج٢، ص، ١٧٧). ومفهوم كلام الصبان أنَّ الجمهور لا يرى نقل معنى ما قبلها لما بعدها في حالة النفي وشبهه، فما بعدها في مثل هذه السياقات مثبت أيضًا تمامًا كما هو في حالة الإثبات.

وفي شرح التسهيل لابن مالك "والمعطوف ببل مقرر بعد تقرير نهي أو نفي صريح أو مؤول، أو بعد إيجاب لمذكور" (ابن مالك، محمد بدوي المختون، ١٩٩٠م، ج٣، صـ٣٦٧). ويبسط ابن مالك هذه الفكرة، فيقول: "معنى المقرر الممكن فيما يراد به من ثبوت، نحو: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾﴾ (سورة الأعلى الآية ١٦) أو نفي نحو: ﴿كَلَّا بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ ﴿١٧﴾﴾ (سورة الفجر الآية١٧)، فما بعد بل مقرر على كل حال. فإن كان قبلها نهي أو نفي، فهي بين حكمين مقررين، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ (سورة آل عمران الآية ١٦٩)، وكقولك: لا تضرب خالدًا بل بشرًا، وما قام زيد بل عمرو، فخالد قد قرر النهي عن ضربه، وبشر قد قرر الأمر بضربه. وزيد قد قرر نفي القيام عنه، وعمرو قد قرر إثبات القيام له. هذا هو الصحيح، ولذلك لم يجز فيما بعد بل من نحو: ما زيد قائمًا بل قاعد، إلا الرفع، لأنَّ "ما" لا تعمل إلا في منفي. ووافق المبرد في هذا الحكم، وأجاز مع ذلك أن تكون بل ناقلة حكم النهي والنفي لما بعدها، وهو خلاف الواقع في كلام العرب، كقول الشاعر[1]:

لو اعتَصَمْتَ بنا لم تعتصمْ بعِدًى

بل أولياءَ كفـــــاةٍ غيرِ أوكالِ

(١) لم نعثر على قائله.

ومنه قول الآخر[١]:

وما انتَمَـــيْتُ إلى خُورٍ ولا كُشُف
ولا لئامٍ غـــــداةَ الـــرَّوْع أوْزاع
بل ضاربين حَبِيك البِيض إن لحقوا
شُمِّ العرانين عـــــند الموت لُذّاعِ

وكقول الآخر[٢]:

لا تلقَ ضيفا وإنْ أمْلَقْت مُعْتَذِرا
بعُســـرةٍ بل غَنِيَّ النَّفس جَذْلانا

وحكم النفي المؤول حكم النفي الصريح، نحو: زيد غير قائم بل قاعد، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَوْ يَعْلَمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ ٱلنَّارَ وَلَا عَن ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٣٩﴾ بَلْ تَأْتِيهِم بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿٤٠﴾ ﴾ (سورة الأنبياء، الآيتان ٣٩-٤٠)، ومثله: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٠﴾ ﴾ (سورة الأنعام، الآية٤٠).

وإن كان ما قبل بل موجبًا، فما بعدها إما مقرر بعد مقرر على سبيل التوطئة كقوله تعالى: ﴿ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾ ﴾ (سورة الفرقان، الآية٤٤)، وكقول عبدالله بن رواحة رضي الله عنه: "رب إنا كنا على عمل أهل النار كالأنعام بل أضل سبيلًا".

وإما مقرر بعد مردود كقوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ (سورة الأنبياء، الآية٢٦)، وكقوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾ (سورة المؤمنون، الآية٧٠).

وإما مقرر بعد مرجوع عنه لكونه غلطًا في اللفظ نحو: أنت عبدي، بل سيدي. أو لكونه غلطًا في الإدراك نحو: سمعت رغاء بل صهيلًا، ولاح برق في ضوء نار. أو بعروض نسيان نحو: له عليّ درهمان بل ثلاثة. أو لتبدل رأي نحو: ادع لي زيدًا بل عمرًا، وائتني بفرس بل بعير، واشتر لي زيتًا بل سمنًا" (ابن مالك، ١٩٩٠م، ج٣، صـ٣٦٨ـ٣٦٩).

هذا هو كلام ابن مالك وهو الكلام المشهور الذي نجده في أكثر مصنفات النحويين، وقد حرصنا على نقله على طوله؛ لنناقشه فيه، ولنا أن نسجل عليه الملاحظات الآتية:

أولًا ـ لا يفصل ابن مالك بين (بل) التي تأتي في سياق الغلط أو النسيان وأشباههما، وتلك التي ترد في القرآن الكريم بمعنى الإضراب الإبطالي أو الإضراب الانتقالي؛ وقد رأينا يمثل بأمثلة من القرآن الكريم، الذي هو كلام الله الذي لا ينسى ولا يخطئ، أي إن (بل) في القرآن الكريم لا تأتي بسبب من غلط أو نسيان ومن ثم سيختلف الحكم. إننا ليس في صدد الحديث عن الإضراب الإبطالي أو الانتقالي، بل في

(١) البيتان نسبهما العيني في المقاصد النحوية لضرار بن خطاب من قصيدة قالها يوم أحد، (العيني، ج٤،صـ١٦٤٣).

(٢) لم نعثر على قائل له.

صدد الحديث عن الإضراب بـ (بل) عن كلام سابق بسبب الغلط والنسيان؛ ولا يمكن أن نسوّي بين الإضراب الذي يأتي بسببٍ من غلط أو نسيان، وبين الإضراب الذي يأتي في سياق إبطال حكم سابق أو الانتقال إلى حديث آخر ضمن الحديث أو الفكرة العامة له.

على أن الأشموني، اشترط لكونها حرف عطف للإضراب أن يعطف بها المفردات، ولا بد لكونها عاطفة من إفراد معطوفها كما رأيت، فإن تلاها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة، على الصحيح، وتفيد حينئذ إضرابًا عما قبلها: إما على جهة الإبطال، نحو: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۚ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ (سورة الأنبياء، الآية٢٦)، أي: بل هم عباد، ونحو: ﴿ أَمۡ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةُۢۚ بَلۡ جَآءَهُم بِٱلۡحَقِّ وَأَكۡثَرُهُمۡ لِلۡحَقِّ كَٰرِهُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾ (سورة المؤمنون، الآية٧٠)، وإما على جهة الانتقال من غرض إلى آخر، نحو: ﴿ ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ ﴿١٣﴾ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ﴿١٦﴾ ﴾ (سورة الأعلى، ١٣ – ١٦)، ﴿ وَلَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۖ وَلَدَيۡنَا كِتَٰبٞ يَنطِقُ بِٱلۡحَقِّ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلۡ قُلُوبُهُمۡ فِي غَمۡرَةٖ مِّنۡ هَٰذَا وَلَهُمۡ أَعۡمَٰلٞ مِّن دُونِ ذَٰلِكَ هُمۡ لَهَا عَٰمِلُونَ ﴿٦٣﴾ ﴾ (سورة المؤمنون،٦٢ – ٦٣). وادعى الناظم في شرح الكافية أنها لا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه والصواب ما تقدم. ونص كلام ابن الناظم الذي يشير إليه الأشموني هنا هو: "من حروف العطف (بل)، ومعناها الإضراب، وحالها فيه مختلف، فإن كان المعطوف بها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره، كما تقول: زيد شاعر بل هو فقيه" (بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، صـ٣٨٣)، وليس يعنينا (بل) الابتدائية، سواء كانت للإضراب الإبطالي أو الانتقالي، وإنما يعنينا (بل) العاطفة التي ترد في سياق الإضراب بسبب الغلط أو النسيان.

ثانيًا ـ لا يذكر ابن مالك الباعث الذي يجعل المتحدث يضرب عن الكلام السابق، أي إنه لا يلتفت للسياق، ويحتكم إلى العلامة الإعرابية وحدها. وسنبسط هذه الفكرة لاحقًا.

ثالثًا ـ لا يذكر ابن مالك أنَّ (بل) قد ترد بمعنى الاستدراك، أي إنها قد تتضمن معنى لكن الاستدراكية. وفي هذه الحالة يصدق عليها ما يصدق على لكن الاستدراكية من كون ما بعدها مثبتًا وغيره من الأحكام. على نحو ما رأينا عند بعض النحويين كابن يعيش وسنبسط هذه الفكرة لاحقًا أيضًا.

إننا ونحن نناقش ما بعد (بل) الإضرابية فإنما نعني بها تلك التي ترد في سياق الغلط أو النسيان؛ لذا سنركز الحديث حول هذه النقطة تحديدًا، وحول ما قبلها أيضًا؛ من أجل الوصول إلى حكم دقيق وغير متناقض.

ومما له جدير بالذكر هنا أنَّ الكوفيين يمنعون "العطف بـ (بل) بعد غير النفي وشبهه قال هشام محال

ضربت زيدًا بل إياك. ومنعهم ذلك مع سَعَة روايتهم دليل على قلته" (ابن هشام، ١٩٨٥م، صـ١٥٣).

الرأي الآخر

يرى أصحاب هذا الرأي أنَّ "بل" تُستعمل للإضراب عن الأول وإثبات الحكم للثاني سواء كان إيجابًا أو سلبًا، فمن الإيجاب: قام زيد بل عمرو، ومن السلب: ما قام زيد بل عمرو، كأنَّ المتكلم أراد الإخبار عن عمرو، وإثبات الحكم له فسبق لسانه إلى ذكر زيد، فجاء بـ "بل" للإضراب عن الأول وإثبات الحكم للثاني. قال المبرّد ـ فيما نقله ابن يعيش عنه: إذا قلت: ما رأيت زيدًا بل عمرًا، فالتقدير: بل ما رأيت عمرًا؛ لأنَّك أضربت عن موجب إلى موجب، وكذلك تضرب عن منفيٍّ إلى منفيٍّ (ابن يعيش، ٢٠١٥، ج٨، صـ١٩٠).

وفي كتاب المقاصد النحوية أنَّ المبرد يرى أنَّ "بل ناقلة لحكم النفي أو النهي لما بعدها؛ فعلى مقتضى قوله إذا قال: لا تضرب زيدًا بل عمرًا يكون نهيًا عن ضرب كل واحد منهما، وإذا قال: ما له عليّ درهم بل درهمان، لا يلزمه شيء؛ لأنَّ الدرهم منفي صريحًا وعطف عليه الدرهمان منقولًا النفي إليهما؛ فصار كأنه قال: ما له عليَّ درهم وما له عليّ درهمان" (العيني، بدر الدين محمود، ٢٠١٠م، ج٤، صـ١٦٤٢ ـ ١٦٤٣). وهذا في رأي ابن مالك مخالف لكلام العرب (العيني، ٢٠١٠م، ج٤، صـ١٦٤٣). وممن ذهب إلى هذا الرأي أبو الحسن عبد الوارث (المرادي، ١٩٩٢م، صـ٢٣٦، وابن هشام، ١٩٨٥م، صـ١٥٢). وفي الأشموني "وأجاز المبرد وعبدالوارث ذلك مع النفي والنهي، فتكون ناقلة لمعناهما إلى ما بعدها، وعلى ذلك فيصح "ما زيد قائمًا بل قاعدًا"، و" بل قاعد" ويختلف المعنى (الأشموني، علي بن محمد، ١٩٩٨م، ج٢، صـ٣٩٠)". وإلى هذا يذهب ابن يعيش أيضًا كما يفهم من كلامه الآتي، الذي سننقله على طوله: "وأمّا "بَل"، فللإضراب عن الأول وإثباتِ الحكم للثاني، سواءٌ كان ذلك الحكم إيجابًا أو سَلْبًا، تقول في الإيجاب: "قام زيدٌ بل عمرو"، وتقول في النفي: "ما قام زيد بل عمروٌ"، كأنك أردت الإخبار عن عمرو، فغلطتَ، وسبق لسانُك إلى ذكر "زيد"، فأتيت بـ "بَل" مُضْرِبًا عن زيد، ومُثْبِتًا ذلك الحكم لعمرو. قال أبو العباس محمّد بن يزيد المبرد: إذا قلت: "ما رأيتُ زيدًا بل عمرًا"، فالتقدير: بل ما رأيت عمرًا، لأنك أضربت عن موجب إلى موجب. وكذلك تُضْرِب عن منفيّ إلى منفيّ. وتحقيقُ ذلك أن الإضراب تارةً يكون عن المُحدَّث عنه، فتأتى بعد "بَلْ" بمحدّث عنه، نحوَ: "ضربتُ زيدًا بل عمرًا"، و"ما ضربت زيدًا بل عمرًا"، وتارةً عن الحديث، فتأتي بعد "بَلْ" بالحديث المقصود إليه، نحوَ: "ضربت زيدًا بل أكرمتُه"، كأنّك أردت أن تقول: "أكرمت زيدًا"، فسبق لسانُك إلى "ضربت"، فأضربتَ عنه إلى المقصود، وهو "أكرمته".

وتارةً تُضْرِب عن الجميع، وتأتي بعد "بَل" بالمقصود من الحديث، والمُحدَّث عنه، وذلك نحوُ: "ضربتُ زيدًا بل أكرمتُ خالدًا"، كأنك أردت من الأول أن تقول: "أكرمت خالدًا"، فسبق لسانك إلى غيره، فأضربت عنه بـ "بَل"، وأتيتَ بعدها بالمقصود. هذا هو القياس. وقولُ النحويين: إنك تُضرِب بعد النفي إلى الإيجاب، فإنما ذلك بالحمل على "لكِنْ"، لا على ما تقتضيه حقيقةُ اللفظ، ومن قال من النحويين أن "بَل" يُستدرك بها بعد النفي كـ "لكِنْ"، واقتصر على ذلك، فالاستعمال يشهد بخلافه" (ابن يعيش، ٢٠١٥م، ج٨، صـ١٩٠).

وابن يعيش هنا يفصل على نحو دقيق في حالات الإضراب، فالإضراب قد يكون عن المتحدث عنه، وقد يكون عن الحدث السابق، وقد يكون إضرابًا عن الجميع، (الحديث والمحدث عنه). كما أنه يصرح بعبارة واضحة لا لبس فيها أنَّ (بل) قد تكون محمولة على (لكن) وتفيد ما تفيده من معنى الاستدراك، وذلك يعني أن (بل) قد لا تنقل معنى النفي لما بعدها. وهذا يعني أنها تضمن معنى لكن أو تحمل على لكن. ولسنا مع ابن هشام في تعميمه أنها حرف استدراك وإضراب، (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١٩٨٥م، ٨٥٧). بل هي للإضراب في سياق الإثبات، وتتضمن معنى الاستدراك بعد النفي والنهي.

ويفهم من كلام ابن مالك الذي أشرنا إليه قبل قليل أنَّ المبرد لا يقول بأنَّ "بل" تنقل معنى النفي إلى ما بعدها دائمًا، وإنما يجيز ذلك. أما عبارة ابن يعيش ففيها نوع من الجزم مع عدم الإشارة إلى أنَّ المبرد يجيز الحالتين. غير أننا قد نصدم حين نعود إلى كتاب المقتضب للمبرد ذاته ولا نجد هذا الذي نسبوه إليه، فالمبرد يقول عن هذه الأداة كلامًا ليس فيه ما قالوه، ففي الباب الذي سمَّاه: "هذا باب حروف العطف بمعانيها" يقول: "وَمِنْهَا بَلْ وَمَعْنَاهَا الإضراب عَن الأَوَّل وَالْإِثْبَات للثَّانِي نَحْو قَوْلك ضربت زيدًا بل عمرًا وجاءَني عبدالله بل أَخوه وَمَا جاءَني رجل بل امرأَة" (المبرد، د. ت، ج١، صـ١٢)، وواضح من المثال الأخير (وما جاءني رجل بل امرأة)، يفهم أنَّ ما بعد بل مثبت حتى في حالة النفي، وهذا خلاف ما قيل عنه. ولم نعثر على خلاف هذا عنده فيما اطلعنا عليه من كتبه الأخرى. غير أن ذلك قد لا يكون دليلًا كافيًا على إنكار ما نقل عنه، لا سيما مع تضافر الأقوال في القول إنَّ (بل) تنقل النفي إلى ما بعدها، فقد يكون بعض طلبته نقل عنه في كتاب آخر، لا نعلمه ومن علم حجة على من لا يعلم.

وإذن فاحتمالية قوله واردة هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية أنَّ هذا القول موجود عند غيره كابن يعيش على نحو ما مرّ معنا قبل قليل.

ويبدو لنا أنَّ هذا الرأي هو الرأي الأكثر دقة ولكن ليس دائمًا، بل في بعض السياقات على نحو ما سنفصل لاحقًا.

ولإيضاح المسألة من وجهة نظر الفريقين، يمكن وضع هذا المثال

ما جاء زيد بل عمرو، وفق رأي الجمهور يكون مجيء عمرو حاصلًا، كأنه قال:... بل جاء عمرو، ووفق الرأي الآخر يكون مجيء عمرو غير حاصل إذا أبقينا "بل" على معناها الأصلي من كونها للإضراب بسبب الغلط أو النسيان، وقد يكون مجيئه حاصلًا، وهذا يعني أن (بل)، في هذه الحالة الأخيرة، محمولة على (لكن) وتفيد ما تفيده من الاستدراك، وهذا هو الدقيق في نظرنا، وسنناقش هذه الفكرة، لاحقًا.

وثمة نوع من الإضراب، يُضرب فيه المتحدث عما قبل "بل" ولكن ليس بسبب غلط أو نسيان عرض له؛ ولكن لأنه أراد أن يضرب عن الأول ويضع مكانه شيئًا آخر هو أليق من وجهة نظره على سبيل التحقير والذم مثلًا، يقول سيبويه بعد أن ذكر الإضراب بـ "بل" بسبب الغلط أو النسيان، ومثَّل له بنحو: مررت برجل بل حمار، (سيبويه، ١٩٨٨م، ج١، صـ٤٣٩): "وإمّا أن يَبْدُوَ لك أَن تُضربَ عن مرورك بالرجل وتَجعلَ مكانه مرورَك بالحمار بعد ما كنتَ أردتَ غيْرَ ذلك. ومثل ذلك قولك: لا بل حمار. ومن ذلك قولك مررتُ برجلٍ بَلْ حمار، وهو على تفسير: مررتُ برجلٍ حِمارٍ. ومن ذلك: ما مررتُ برجلٍ بَلْ حِمارٍ، وما مررتُ برجلٍ ولكن حمار، أبدلت الآخر من لأول وجعلتَه مكانَه". (سيبويه، ١٩٨٨م، ج١، صـ٤٣٩).

فكلام سيبويه واضح ـ أشد ما يكون الوضوح ـ أنَّ المتحدث مرّ برجل حقيقة، ولكنه يستحق من وجهة نظره هذا الوصف "حمارٍ"، على سبيل المبالغة في الإهانة أو الذم. وليس هذا من الإضراب الإبطالي أو الانتقالي كما سيأتي الإشارة إلى ذلك؛ لأنَّ هذين يكونان في الجمل، أي ما بعدهما جمل أو تراكيب تامة.

ويُسمِّي المالقي هذا النوع من الإضراب (البَداء) وسيأتي هذا المفهوم عنده لاحقًا. ويشير المالقي إلى هذين النوعين فيقول: "اعلم أنَّ معنى (بل) في كلام العرب، الإضراب عن الأول إما تركًا له، وأخذًا في غيره لمعنى يظهر له، وإما لأنه بَداء... وإما لغلطه بذكر لفظه وأنت تريد غيره وإما لنسيان" (المالقي، د. ت، صـ١٥٣).

وقد يقدر بعدها جملة وتكون (بل) مضمنة معنى (لكن)، وما بعدها مرفوعًا يقول سيبويه: " وقد يكونُ فيه الرفُع على أن يُذْكَرَ الرجُل فيقال: مِن أمِره ومن أمره، فتقولُ أنت: قد مررت به، فما مررت برجل بل حمار ولكن حِمارٌ، أي بل هو حمارٌ ولكنْ هو حمار" (سيبويه، ١٩٨٨م، ج١، صـ٤٣٩).

ويفرق المالقي بين الغلط والنسيان بالقول: "وإنما يقع الفرق بين الموضعين من جهة المعنى، وهو أن

النسيان وضع شيء على غيره من غير علم به ولا خطور بالبال، والغلط وضع شيء على غيره بمضي الوهم إليه، ثم يظهر المقصود" (المالقي، د.ط، صـ١٥٣). أو بعبارة أخرى الغلط يتعلق باللسان والنسيان بالجنان وَفْق تعبير بعض العلماء (الأشموني، ١٩٩٧م، ج٣، صـ٤).

وأما البَداء الذي أشرنا إليه قبلًا فهو: "وضع شيء على معنى القصد، ثم يتبين أنَّ الأولى غير ذلك الشيء، ففي المدح يُؤتى بأحسن، وفي الذم يؤتى بأقبح، كقولك: هند شمس بل دنيا، وهند ليل بل كابوس، أو شبه ذلك" (المالقي، د.ت، صـ١٥٣ ـ ١٥٤). على نحو ما مرَّ عند سيبويه سابقًا في هذا النوع، أي الإضراب من أجل المبالغة.

وليس خافيًا أننا نستعمل في اللغة المعاصرة مثل هذه التعبيرات كثيرًا في سياقات مختلفة، كأن نقول مثلًا في سياق الذم: مررت بامرأة بل حرباء، أي امرأة حرباء، إشارة إلى أنها غير صادقة وأنها تتلون كالحرباء في تعاملها. وكأن نقول ـ في سياق الترحم ـ بإزاء رجل هدَّه المرض وأنهك جسمه: لقيت رجلًا بل شبحًا، أي رجلًا شبحًا. ونقول في سياق المدح: لقيت رجلًا بل أسدًا. أي موصوفًا بهذه الصفة، وهكذا. وليس من شك في أن المتحدث بمثل هذا لا يذكر "بل" ليضرب عما قبلها على سبيل الغلط أو النسيان، ولكن للمبالغة في الوصف بحسب السياق.

والآن نناقش فكرة الإضراب بـ "بل" العاطفة على نحو أعمق وسبب ترجيحنا لقول المبرد (المحتمل) وعبد الوارث وابن يعيش في أنها قد تنقل معنى النفي وشبهه لما بعدها، ويمكن بسط هذه الفكرة في زاويتين اثنتين، هما:

الزاوية الأولى ـ ما قبل "بل"

سبق الإشارة إلى أن "بل" العاطفة تفيد الإضراب، أي ـ كما يقول الرضي ـ جعل الحكم الأول موجبًا كان أو غير موجب كالمسكوت عنه. ولتوضيح هذه الفكرة يمكن وضع هذا التركيب: ما نجح عليٌّ بل حسام، فقد أفادت "بل" أنَّ الحكم بنجاح عليٍّ كالمسكوت عنه، فعلي قد يكون نجح بالفعل وقد يكون لم ينجح، هذا أمر بحكم المسكوت عنه فهو غير مراد أصلًا، تمامًا كما هو الأمر في الموجب في: أحب النحو بل البلاغة، فالمتحدث يصح أنه يحب النحو فعلًا ويصح العكس، هذا حكم كالمسكوت عنه؛ لأن المتحدث لم يقصد إليه (الرضي، ١٩٧٥م، ج٤، صـ٤١٨).

أما ابن مالك فله رأي آخر، فهو يرى أنَّ "بل" إذا وقع بعدها مفرد وكان ما قبلها موجبًا فهي لإزالة حكم ما قبلها وإثبات عكسه لما بعدها، أما إذا كان ما قبلها نفي أو نهي فهي تؤذن بتقرير حكمه وبجعل ضده لما بعدها (ابن مالك، محمد بن عبدالله، د. ت، ج٣، صـ١٢٣٤).

ويفهم من كلام ابن مالك، كما يقول الرضي، أنه في سياق النفي والنهي يكون ما قبل "بل" متحققًا أيضًا، كما كان كذلك في: ما جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق (الرضي، ١٩٧٥، ج٤، صـ٤١٨).

الزاوية الثانية ـ ما بعد "بل"

ما يهم هنا حالة النفي أو النهي وفي هذه الحالة يرى جمهور النحويين أن حكم ما بعد "بل" الآتية بعد النفي أو النهي مثبت (الرضي، ١٩٧٥م، ج٤، صـ٤١٨).

ففي مثل: ما جاء علي بل سعيد، يكون سعيد جاء، كأن البناء العميق للجملة: ما جاء علي بل جاء سعيد، ويستدل هذا الفريق من العلماء على صحة قوله بامتناع النصب في مثل: ما زيد قائمًا بل قاعد (الرضي، ١٩٧٥م، ج٤، صـ٤١٨).

ويجتهد ابن مالك في شرح الكافية الشافية (نقلنا كلامه قبل قليل)، في الانتصار لهذا الرأي ويحشد مجموعة من الأبيات، يستدل بها على رفع ما بعد "بل" على الرغم من أنَّ ما قبلها منصوب، ولكنه يستدرك في نهاية المطاف فيقول: "ويجوز مع ذلك أن تكون "بل" ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدهما" (ابن مالك، د. ت، ج٣، صـ١٢٣٤).

في حين يرى بعض العلماء كالمبرد وابن يعيش أنَّ الإضراب يكون من منفيّ إلى منفيّ كما كان من موجب إلى موجب كما سبق الإشارة إلى ذلك قبل قليل.

ويوضح الرضي فكرة المبرد هذه بالقول: "الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندًا إلى الثاني فكأنك قلت: بل ما جاءني عمرو، كما كان في الإثبات" (الرضي، ١٩٧٥م، ج٤، صـ٤١٨). وسبق الإشارة إلى قول المبرد بحسب نقل ابن يعيش: إذا قلت ما رأيت زيدًا بل عمرًا، فالتقدير: بل ما رأيت عمرًا.

ويرى الباحثان أن هذا الرأي هو الأكثر دقة فالمتحدث حين نطقه بالجملة الأولى (قبل بل) نطقها على سبيل النسيان أو الغلط (يستوي في ذلك النفي والنهي أو الإيجاب)، أي إنه لم يكن قاصدًا ذلك القول؛ ولأنه ذكر ما قبل "بل" منفيًّا أو منهيًّا فهذا يدل على أنه أراد النفي أو النهي ابتداءً، ولكنه غلط أو نسي في إسناد الحكم المنفي أو المنهي لصاحبه الحقيقي، فأضرب عنه، ثم عاد وأسند ذلك الحكم لمن كان يقصده. وللتوضيح أكثر عندما يقول: ما نجح علي بل خالد، فهو يريد نفي النجاح عن خالد أصلًا، ولكنه أخطأ فنفاه عن علي غلطًا أو نسيانًا، كأنه أراد: ما نجح خالد، فنسي أو غلط فقال: ما نجح علي بل خالد، أي: بل ما نجح خالد؛ فهو، إذن، يريد نفي النجاح عن خالد، وإلا لا معنى للإضراب هنا، ومثل هذا يقال في حالة النهي. هذا هو الأصل وهذا هو معنى الإضراب، ولكن قد يجوز أنه أراد الإثبات بعد النفي أو النهي وفي هذه الحالة تكون "بل" محمولة على "لكن"، وتؤدِّي وظيفتها الدلالية، كما يقول ابن

يعيش: "وقولُ النحويين: إنك تُضرِب بعد النفي إلى الإيجاب، فإنما ذلك بالحمل على "لكِنْ"، لا على ما تقتضيه حقيقةُ اللفظ" (ابن يعيش، ٢٠١٥م، ج٨، صـ١٩١).

وقد أشار الصبان في حاشيته في صدد حديثه عن (بل) إلى أنَّ "الحاصل أنها مع النفي والنهي تفيد أمرين: تأكيدي وهو تقرير ما قبلها وتأسيسي وهو إثبات نقيضه لما بعدها، ومع الخبر المثبت والأمر أمرين تأسيسين إزالة الحكم عما قبلها بحيث صار كالمسكوت عنه وجعله لما بعدها" (حاشية الصبان، ١٩٩٧م، ٣/ ١٦٦). وعبارة الصبان هذه تفيد أن ما بعد (بل) في سياق النفي مثبت كما يرى الجمهور غير أنه ينقل بعد ذلك رأي المبرد ويذكر إشكاله ويجيب عنه، يقول: "وأجاز المبرد كون بل ناقلة النفي إلى ما بعدها فعليه يجوز ما زيد قائمًا بل قاعدًا بالنصب أي بل ما هو قاعدًا أفاده اللقاني وفيه إشكال؛ لأنَّ نقل النفي إلى ما بعد العاطف صير ما قبله غير منفي فما وجه نصبه وجوابه أن النفي إنما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه" (حاشية الصبان، ١٩٩٧م، ٣/ ١٦٧). وفيه أيضًا: "قوله: "وبل قاعد" أي: على أنَّ قاعد خبر مبتدأ محذوف أي: بل هو قاعد. قوله: "ويختلف المعنى"؛ لأنَّ النصب يقتضي انتفاء القعود والرفع يقتضي ثبوته" (حاشية الصبان، ١٩٩٧م، ٣/ ١٦٧). قول الأشموني الذي ينقله الصبان "ويختلف المعنى" هو حكاية لرأي المبرد، أي إن المبرد يجيز الحالتين ويختلف المعنى، والصبان في شرحه لـ "ويختلف المعنى" لم يزد على أن أوضح (تغير المعنى)، فهو منفي في حالة النصب ومثبت في حالة الرفع.

ولسنا ننازع في جواز النصب، ولا في اختلاف المعنى، ولكن نزاعنا أبعد من هذا، وهو أننا نرى ما رآه ابن يعيش من أن (بل) تكون للإضراب من منفي إلى منفي، أي إن النفي ينتقل لما بعدها، ولكن قد يكون ما بعدها (في سياق النفي) مثبتًا، وهنا نقول إن (بل) خرجت عن حقيقتها وتضمنت معنى الاستدراك كـ (لكن).

وأيًّا يكن الأمر فإنَّ الباحثين يريان أنه يمكن تخريج الشواهد التي ذكرها ابن مالك وغيره على هذا الأساس أي على أساس تضمينها أو إشرابها معنى (لكن). ويريان كذلك أنه يمكن بالسياق بنوعيه (اللغوي وغير اللغوي) وبعناصره المختلفة تحديد نوع "بل" بعد النفي أو النهي، فإذا عُرِف أن المتحدث أضرب بسبب النسيان أو الغلط كانت "بل" على بابها، وحينئذٍ يكون الإضراب من منفي إلى منفي أو من منهيٍّ عنه إلى منهيٍّ عنه، وقد يجوز أن تكون محمولة على "لكن" أيضًا هنا، وتؤدي وظيفتها الدلالية، ففي هذا المثال: ما سافر علي بل خالد. يحتمل أن المتكلم أراد أنه الذي سافر هو خالد وهنا يجب حمل "بل" على "لكن" فيكون ما بعدها مثبتًا وما قبلها ليس بحكم

المسكوت عنه، ويحتمل أنه أراد نفي سفر خالد وغلط فقال: ما سافر علي... ثم استدرك فقال: بل خالد أي: بل ما سافر خالد، ولكن المتكلم حذف الفعل وما النافية لأجل إرادة السرعة والاختصار، وهو مبدأ من مبادئ الاقتصاد اللغوي معروف. وإذا دل السياق على أنه أراد ما قبل بل وأضرب عنه لإرادة المبالغة في الوصف كانت "بل" محمولة على لكن أيضًا؛ فاللغة ليست صناعة محضة تخضع لقواعد صارمة، ولكنها سياق ومعنى، كما يمكن أن تكون العلامة الإعرابية قرينة أخرى تنضاف إلى السياق وتعاونه للوصول إلى حقيقة "بل" في أي نص أو خطاب.

إن أهم ما يمكن أخذه على تناول كثير من النحويين لعملهم (وبخاصة المتأخرون منهم) أنهم أهملوا السياق كثيرًا، فقد غدا النحو عندهم صناعة جافة وحديثًا في العامل والمعمول أو الأثر الإعرابي الذي يلحقه هذا العامل في هذا المعمول فيستحق الرفع أو في ذاك فيستحق النصب أو الجزم.

وليس المقصود من ذلك أنهم أهملوا السياق كلية فقد عُني الكثير منهم بالسياق ومقاصد المتكلمين وبخاصة القدماء، فكثيرًا ما نجدهم يرددون عبارات توحي بالاهتمام بالسياق من نحو فإن أردت كذا كان كذا، وإن كان المعنى كذا كان كذا ولنا أن نمثل بهذا المثال للتدليل على اهتمامهم بالسياق: قال سيبويه: "زيد لقيت أباه وعمرًا مررت به، إن حملته على الأب. وإن حملته على الأول رفعت. والدليلُ على أنّ الرفع والنصب جائز كلاهما، أنَّك تقول: زيدٌ لقيتُ أباه وعمراً، إن أردت أنَّك لقيتَ عمراً والأبَ. وإن زعمتَ أنّك لقيتَ أبا عمرو ولم تَلْقَهُ رفعتَ. ومثل ذلك: زيدٌ لقيتهُ وعمروٌ، إنْ شئت رفعتَ وإنْ شئتَ قلت: زيدٌ لقيتهُ وعمراً" (الكتاب١/ ٩١) ويقول المبرد: "وَلَو قلت: مَا أَنْت بِأَحْسَن وَجهًا منى، وَلَا أفره عبدًا – كَانَ جيدًا فَإِن قصدت قصد الْوَجْه بِعَيْنِه قلت: هَذَا أحسن وَجه رَأَيْته إِنَّمَا تعنى الْوُجُوه إِذا ميزت وَجهًا وَجهًا" (المبرد د.ط، ٣/ ٣٨). فقول سيبويه إن أردت، وقول المبرد إن قصدت تؤكد اهتمامهم بالسياق وأغراض المتكلمين، وثمة شيء آخر هنا هو أنهم احتكموا إلى هذا السياق وغرض التكلم قبل العلامة الإعرابية، أي إنهم راعوا المعنى قبل العلامة، فالعلامة أثر تابع للمعنى وهي كالدليل عليه فقط، فمتى صح المعنى استقام الإعراب. على أنَّ العلامة نفسها إحدى القرائن اللفظية الموصلة للمعنى، وتتضافر مع قرائن لفظية أخرى كالرتبة والصيغة والربط والأداة... (حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٠٠٦م، صـ ٢٠٥).

"لقد كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظًّا من اهتمام النحاة، فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سمَّوها نظرية العامل، وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها، والحروف ونيابتها عن الحركات" (تمام، اللغة العربية

معناها ومبناها، ٢٠٥). إضافة للقرائن السياقية أو قرينة السياق. إن ما نريد الوصول إليه هنا أن بعض النحويين أهملوا السياق لدى مقاربتهم لبعض المسائل التي كانت بأشد الحاجة إلى السياق للوصول إلى حكم جيد ومطرد، كمسألة (بل) ومتى تكون على بابها ومتى تكون مضمنة معنى (لكن) الاستدراكية.

إنَّ العلامة الإعرابية – على أهميتها – لا تكفي وحدها للوصول إلى المعنى الذي يقصد إليه المتكلم على نحو دقيق والدليل على ذلك هو ورود العلامة نفسها (النصب مثلًا)، في أكثر من وظيفة نحوية والمعنى الدلالي يختلف، ففي مثل: هذا محرم شرعًا، يجوز في (شرعًا) أكثر من وجه تبعًا للمعنى المراد أو مقاصد المتكلم "فإذا فهمنا من المقام معنى السببية كان هذا المعنى قرينة معنوية على أن هذا المنصوب مفعول لأجله، وإذا فهمنا منه معنى الواسطة كانت الواسطة قرينة معنوية على أن المنصوب هنا إنما هو على نزع الخافض، وإذا فهمنا من المقام معنى الظرفية فالنصب كذلك على نزع الخافض، وإذا فهمنا منه بيان النوع كان النصب على معنى النائب عن المفعول المطلق" (تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ٣٥٤).

ولنا أن نسوق هذا المثال من القرآن للتدليل على ذلك أكثر، يقول جل وعز: ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةً ۖ بَلْ ضَلُّوا۟ عَنْهُمْ ۚ ﴿٢٨﴾ ﴾ (الأحقاف ٢٨). أجاز ابن عطية أن تكون (قربانًا) مفعولًا به ثانيًا للفعل اتخذوا والمفعول الأول محذوف أي اتخذوهم آلهة (ابن عطية الأندلسي، ٢٠٠١م، ٥/١٠٣). ومنع ذلك الزمخشري ووجهها على أنها حال ولا يصح أن تكون مفعولًا ثانيًا وآلهة بدلًا منه لفساد المعنى (الزمخشري ٤/ ٣١٠) والتقدير على الحال: فهلا نصرهم الذين اتخذوهم متقربًا بهم آلهة (السمين الحلبي ٩/ ٦٧٧) على أنَّ الزمخشري لم يفسر من أي ناحية يكون فساد المعنى. وتفسير فساد المعنى كما يقول السمين الحلبي هو أننا "لو جعلناه مفعولًا ثانيًا، وآلهة بدلًا منه لزم أن يكون الشيء المتقرَّب به آلهة، والفرض أنه غير الآلهة، بل هو شيء يُتقرب به إليها فهو غيرها، فكيف تكون الآلهة بدلًا منه؟!" (السمين الحلبي ٩/ ٦٧٧)، وشيء آخر هو أننا لو جعلنا (قربانًا) مفعولًا ثانيًا لـ "اقتضى مفهومه الحث على أن يتخذوا الله سبحانه قربانًا كما أنك إذا قلت أتتخذ فلانًا معلمًا دوني كنت آمرًا له أن يتخذك معلمًا له دونه والله تعالى يُتقرب إليه بغيره ولا يتقرب به إلى غيره سبحانه" (ابن هشام، ١٩٨٥م، صـ٦٩٦).

ونخلص من هذا كله إلى أن العلامة الإعرابية غير كافية وحدها للوصول إلى المعنى الدقيق لأي كلام، إذ ثمة قرائن أخرى تعيننا عليه، كالسياق كما هنا.

دخول (لا) قبل (بل)

مما له صلة في هذا السياق دخول "لا" قبل "بل" بعد الإيجاب أو الأمر، مثل: سافر سعيد، لا بل خالد.

واقرأ الصحيفة، لا بل الكتاب، فمعنى "لا" يرجع إلى ما قبل "بل"، والوظيفة التي تؤدِّيها "لا" في مثل هذا السياق جعل ما قبلها متحققًا ومؤكدًا، وليس بحكم المسكوت عنه كما كان في حال عدم وجود "لا"، كأن الجملة الأولى في بنيتها العميقة: ما سافر سعيد، بل سافر خالد. والثانية: لا تقرأ الصحيفة بل اقرأ الكتاب (الرضي، ١٩٧٥م، ج٤، صـ٤١٨).

ومن شواهد زيادة "لا" قبل "بل" بعد الإيجاب، قول الشاعر:

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم

يقض للشمـــــس كسفة أو أفول

وقد تدخل "لا" هذه على "بل" أيضًا في سياق النفي أو النهي، فترجع "لا" أيضًا إلى ذلك النفي أو النهي وتفيد حينئذٍ توكيد معناهما، وما بعد بل باق على الخلاف بين الجمهور والمبرد (الرضي، ١٩٧٥م، ج٤، صـ٤١٨).

ومن أمثلتها بعد النفي: ما جاء علي، لا بل زهير. وبعد النهي: لا تضرب خالدًا، لا بل يزيدًا. فعند المبرد، المعنى: لا تضرب خالدًا، لا بل لا تضرب يزيدًا. ويجوز عنده إثبات ما بعد "بل" هنا بحسب ابن مالك فإنه قال إنه وافق على ذلك (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، د. ت، ج٣، صـ١٢٣٤). فإذا صح هذا عن المبرد فهو من حمل "بل" على لكن، أو هكذا ينبغي فهم رأي المبرد، جمعًا بين قوليه.

ومن شواهدها في هذا السياق، قول الشاعر:

وَمَا هَجَرْتُك لَا بل زادَني شغَفًا

هَجْــرٌ وبُعْدٌ تَرَاخى لَا إِلَى أجَل

(لم نعثر على قائله، وهو من شواهد مغني اللبيب، ١٩٨٥، صـ١٥٣، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك، ١٩٩٧م، ج٢، صـ٣٩٢).

الإضراب الإبطالي والانتقالي

كان ما سبق حول "بل" في حالة الإضراب عن المفرد، إما للغلط أو النسيان أو لأنَّ المتحدث بدًا له أن يضرب عن السابق لغرض قصده، غير أن ثمة نوعين من الإضراب آخرين، هما الإضراب الإبطالي، والإضراب الانتقالي، يكون ما بعد "بل" في هذين النوعين جملة كاملة، وتعد "بل" حينئذٍ حرف ابتداء. وفيما يأتي بسط لهما.

أولًا ـ الإضراب الإبطالي

"هو الذي يقتضي نفي الحكم السابق، في الكلام قبل "بل"، والقطع بأنه غير واقع، ومدعيه كاذب، والانصراف عنه واجب إلى حكم آخر يجيء بعدها. نحو: الأجرام السماوية ثابتة، بل الأجرام السماوية متحركة. فالحرف "بل" "بمعنى "لا" النافية" أفاد الإضراب الإبطالي الذي يقتضي نفي الثبات ونفي عدم الحركة عن الأجرام السماوية: لأنَّ هذا الثبات أمر غير حاصل، ومن يدعيه كاذب، فكأن المتكلم قال:

"الأجرام السماوية ثابتة. لا، فالأجرام السماوية متحركة وليست ثابتة"؛ فأبطل الحكم الأول ونفاه، وعرض بعده حكمًا جديدًا" (حسن، عباس، د. ت، ج٣، صـ٦٢٣).

فالحكم الذي قبل "بل" غير صحيح، ولكن قد يوجد قائل له أو معتقد، ومن ثم جيء بـ"بل" التي أبطلته، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ (الأنبياء٢٦).

ثانيًا ـ الإضراب الانتقالي

الذي يقتضي الانتقال من غرض قبل الحرف: "بلْ" إلى غرض جديد بعده، مع إبقاء الحكم السابق على حاله، وعدم إلغاء ما يقتضيه، كقوله تعالى: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ﴿١٦﴾ ﴾ (الأعلى ١٤-١٦)، (حسن، عباس، ج٣، صـ٦٢٣).

هذا وقد تكرر "بل" فيكون ما بعد المتقدمة مقصود الانتفاء كقوله تعالى: ﴿ بَلۡ قَالُوٓاْ أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمِۭ بَلِ ٱفۡتَرَىٰهُ بَلۡ هُوَ شَاعِرٞ ﴿٥﴾ ﴾ (الأنبياء ٥) فما بعد الأولى من الإخبار بالأضعاث مقصود الانتفاء؛ لأنه مرجوع عنه، وكذا ما بعد الثانية. وقد تكرر تنبيها على أولوية المتأخر بالقصد إليه والاعتماد عليه مع ثبوت معنى ما قبله كقوله تعالى: ﴿ قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ بَلۡ هُمۡ فِي شَكّٖ مِّنۡهَاۖ بَلۡ هُم مِّنۡهَا عَمُونَ ﴿٦٦﴾ ﴾ (النمل ٦٥-٦٦)، (ناظر الجيش،٢٠٠٧م، ج٧، صـ٣٤٨٣).

ثانيًا ـ لكن

هذا هو الحرف العاشر من حروف العطف في رأي الزمخشري والجمهور، وعلى الرغم من اتفاقهم على أنها حرف عطف، فإنهم اختلفوا فيها على ثلاثة أقوال:

أ) عاطفة إذا دخلت عليها الواو وهو مذهب الفارسي. قيل: وأكثر النحويين.

ب) عاطفة إذا دخلت عليها الواو، والواو مع ذلك زائدة، وصححه ابن عصفور، وقال: وعليه ينبغي أن يحمل كلام سيبويه، والأخفش؛ لأنهما قالا: إنها عاطفة. ولما مثلا العطف بها مثلا مع الواو.

ج) العطف بها، ويجوز أن تقترن بالواو وألا تقترن بها.. (الجنى الداني، ١٩٩٢م، صـ٥٨٧ ـ ٥٨٨).

ثمة رأي يذهب إلى أنها لا تفيد الاستدراك؛ لأنَّ "حقيقة الاستدراك أن تستدرك شيئًا فاتك أولًا وأنت إذا قلت: ما قام زيد لكن عمرو لم يفتك أولا شيء؛ لأنَّ إخبارك بنفي القيام عن زيد صحيح ولم ينقص منه شيء فيستدرك بالثاني، وإنما جئت بعد لكن بخبر آخر" وابن أبي الربيع الذي نقل هذا الكلام يقول: نفسه: "لا أعلم خلافًا بين المتقدمين في أن معنى لكن الاستدراك". (ناظر الجيش، ٢٠٠٧م، ج٧، صـ٣٤٩١).

ومعناه الاستدراك، فوظيفتها النحوية في نظرهم، إذن، أنها تعطف ما بعدها على ما قبلها (في الإعراب)

ووظيفتها الدلالية أنَّ المتحدث يستدرك بها فيكون ما بعدها على خلاف ما قبلها "لكن من غير إضراب عن الأول".

ويشترطون للعطف بها ما يأتي

أ) أن يكون معطوفها مفردًا.

ب) أن تسبق بنفي أو نهي، خلافًا للكوفيين؛ فإنهم يجيزون، نحو: جاءني سعيد لكن زُهير، فزهير معطوف على سعيد عطف مفردات.

ج) ألّا تقترن بالواو.

ومن الأمثلة التي تحققت فيها الشروط السالفة: "ما مررت برجل صالح، لكن طالح. و: لا يقم زيد، لكن عمرو" (ابن يعيش، ٢٠١٥م، ج٨، صـ١٩٢).

وما بعد "لكن" في سياق النفي أو النهي محكوم عليه بالثبوت (ابن مالك، ج٣، صـ١٢٣٠).

ويعلل ابن يعيش عدم صحة العطف بها بعد الإيجاب بالقول؛ "لأنه يجب أن الثاني فيها على خلاف معنى الأول من غير إضراب عن الأول، فإذا قلت: جاءني زيد، فهو إيجاب، فإذا وصلته فقلت: لكن عمرو، صار إيجابًا أيضًا، وفسد الكلام" (ابن يعيش، ٢٠١٥م، ج٨، صـ١٩٢). فإن كان ما قبل "لكن" موجبًا وجب نفي ما بعدها لفظًا أو معنى، نحو: جاءني محمد لكن أحمد لم يأتِ، وتكلم محمد لكن سعيد سكت (ابن يعيش، ٢٠١٥م، ج٨، صـ١٩٢). ولكن هذا النمط من الأمثلة يخالف اشتراط الجمهور كون معطوفها مفردًا، وابن يعيش نفسه يقرر بعد قليل أن "لكن" حرف ابتداء إذا جاء بعدها جملة، وكذا فعل غيره أيضًا.

وعطفًا على ما سبق يرى الجمهور أن "لكنْ" هذه تكون حرف ابتداء يقوم بوظيفة الاستدراك، **في الحالات الآتية:**

أ) إذا جاءت بعدها جملة، نحو قول زهير بن أبي سُلْمى[1]:

إنَّ ابنَ ورقاءَ لا تُخْشى بوادرُه

لكنْ وقائعُه في الحـــرب تُنتَظر

ب) إذا جاءت بعدها الواو، و(يرى ابن أبي الربيع أن "لكن" في حالة اقترانها بـالواو عاطفة جملة على جملة، والواو زائدة. (الأزهري، ٢٠٠٠م، ج٢، صـ١٧٦، الصبان، ١٩٩٧م، ج٣، صـ١٣٣).

كقوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴿٤٠﴾ ﴾ (الأحزاب٤٠)، فـ "لكن" حرف ابتداء لإفادة الاستدراك والواو عاطفة جملة على جملة أي: ولكن كان رسول الله؛ لأنَّ متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب؛ لأنَّ المعطوف عليه هنا منفي، والمعطوف موجب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو، فيجوز تخالفهما إيجابًا وسلبًا، نحو: ما قام

(١) البيت في ديوانه، شرح وتعليق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٨٨م، صـ٥٣.

زيد وقام عمرو. وقد سبق الإشارة إلى ذلك.

ج) إذا كان ما قبلها موجبًا، نحو: جاء رئيس التحرير لكن نائبه لم يجئ (الأزهري، ٢٠٠٠م، ج٢، صـ١٧٥ ـ ١٧٦).

فإن كان ما بعد "لكن" ليس ضدًّا لما قبلها بأن كان خلافًا، نحو: ما قام زيد لكن شرب عمرو، ففي جواز ذلك خلاف بينهم (الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، د. ت، ج٥، صـ١٤٦).

ومما هو جدير بالذكر هنا أنَّ النحويين أشاروا إلى أنه لا يعطف بـ "لكن" هذه إلا في سياق ومناسبة، وفي ذلك يقول ابن يعيش: "تُستعمل إذا قدر المتكلمُ أن المخاطب يعتقد دخولَ ما بعد "لكِنْ" في الخبر الذي قبلها، إمّا لكونه تبَعًا له، وإما لمخالَطةِ موجب ذلك، فتقول: "ما جاءني زيدٌ لكن عمرو"، فتخرِج الشك من قبل المخاطب؛ إذ جاز أَن يعتقد أن عمرًا لم يأتِ مع ذلك، فإذا لم يكن بين "عمرو" وبين "زيد" عُلْقَةٌ تُجوِّز المشاركةَ؛ لم يجز استعمالُ "لكِنْ"؛ لأنَّ الاستدراك إنما يقع فيما يُتوهم أنّه داخل في الخبر، فيستدرك المتكلمُ إخراجَ المستدرَك منه" (ابن يعيش، ٢٠١٥م، ج٨، صـ١٩٢. وناظر الجيش، محمد بن يوسف، ٢٠٠٧م، ج٧، صـ٣٤٩٢).

وعلى الرغم من أنَّ الجمهور يذهب إلى أنَّ "لكن" حرف عطف، فإن ثمة اضطرابًا شديدًا في أقوالهم، ولا سيما فيما يتصل باقترانها بالواو، وفي العاطف في حالة وجود الواو؛ إذ يرى بعضهم أنَّ الواو هي العاطفة، بينما يرى ابن كيسان أن "لكن" هي العاطفة والواو زائدة (ابن هشام،١٩٨٥م، صـ٣٨٦)، كما أشرت قبل قليل إلى شيء من ذلك عند أحد المتأخرين وهو ابن يعيش عندما كان يمثل للعطف بها بجمل بعدها، ثم يقرر في النهاية أنه إذا جاءت جملة بعدها فتكون ابتدائية، كما أنه يمكن في جميع حالاتها تقدير جملة بعدها، فمثلًا في: ما جاء علي لكن سعيد، يمكننا القول بكل بساطة إنَّ الجملة في بنيتها العميقة:... لكن جاء سعيد؛ وربما أنه بسبب من ذلك ذهب بعض النحويين إلى أن العطف بها هو من عطف الجمل ولكن العاطف هو الواو فإذا قلت: ما قام سعد ولكن سعيد، فالتقدير: ولكن قام سعيد وكذلك في النصب كما حكى ذلك ابن حيان في ارتشاف الضَّرَب (أبو حيان الأندلسي،١٩٩٨م، ج٤، صـ١٩٧٦). وهو رأيٌ له حظٌ من النظر فيما يرى الباحثان، إلا أن ذلك سيؤدِّي بنا إلى قياس هذا في كل حروف العطف تقريبًا، ففي: جاء علي وسعيد، يمكن القول أيضًا إن الواو عطفت جملة على جملة؛ لأنَّ أصل الكلام في بنيته العميقة:... وجاء سعيد.

وفي سياق البحث في "لكن" هذه يصادفنا رأي مغمور، ولكنه حسن في رأي الباحثين، وفيما يأتي نضع هذا الرأي ونناقشه.

يذهب يونس فيما حكى عنه أبو عمر إلى أن "لكنْ" ليست من حروف العطف، ولكنها مخففة من الثقيلة واسمها ضمير القصة مستدلًا بأنَّ "إنَّ"، و"أنّ" إذا خففتا لم تخرج عما كانت عليه قبل التخفيف، ومثل ذلك" "كأن" و"لعل"، فكذلك الأمر في "لكن"، ففي مثل: ما مررت برجل صالحٍ لكن طالحٍ، يكون طالح مجرورًا بالباء، والتقدير: لكن الأمر مررت بطالحٍ. ويقوي هذا الرأي أنَّ معناها مخففة لم يختلف عن معناها مشددة فكلتاهما للاستدراك فإذا وافق حال التخفيف حال التشديد في اللفظ والمعنى، وجب أن تكون في التخفيف مثلها في التشديد (الفارسي، ١٩٩٣، ج٢، صـ١٧٧، وابن يعيش،٢٠١٥م، ج٨، صـ١٩٣. ويُنظَر كذلك فيه صـ١٤٥ ـ ١٤٦). ونقل المالقي أن "أبا زيد السهيلي ذكر عن شيخه ابن الرماك أنه حكى فيها الإعمال مع التخفيف" (المالقي، د.ت. صـ٢٧٧). والمالقي يحكم بأن هذا شاذ في الاستعمال، ولكنه قبل ذلك يقرر أن (لكن المخففة النون) إذا جاء بعدها جملة اسمية فإنها مخففة من الثقيلة ولكنها غير عاملة (المالقي، د.ت. صـ٢٧٧).

والباحثان يريان الرأي القائل بأن (لكن المخففة) عاملة واسمها ضمير الأمر أو الشأن والقصة محذوف، للأسباب الآتية:

الأول: هذا الرأي مطرد ومنسجم ويمكن تطبيقه في كل الأمثلة التي يقال فيها إنَّ "لكنْ" حرف عطف فيها من دون أي عناء، ولا اصطدام بقاعدة فيها اتفاق، ويكون اسم "لكن" محذوفًا يمكن تقديره بالشأن أو القصة أو الأمر حسب السياق وما بعده خبر، سواء جاء بعدها مفرد أو جملة؛ والسبب في هذه التسوية بين الحالتين أنه في حالة ورود المفرد بعد لكن على مستوى البنية السطحية تكون ثمة بنية عميقة ممثلة بجملة كاملة نحويًّا، وإنما يلجأ المتحدث إلى حذف جزءٍ منها لأجل الاختصار واعتمادًا على قدرة المتلقي على الفهم بقرينة السياق اللغوي، أي جزء الكلام الذي قبل "لكن".

ففي مثل هذا التركيب: ما جاء محمد لكن/ ولكن علي، يكون التقدير: ولكن الشأن أو الأمر جاء علي، فالشأن أو الأمر اسم لكن وجملة جاء علي خبرها. وفي: نجح علي لكن/ ولكن زهير لم ينجح، يكون التقدير: لكن/ ولكن الشأن أو الأمر زهير لم ينجح، فالشأن أو الأمر: اسم لكن، والجملة البسيطة: زهير لم ينجح، خبر لها. وهكذا. فإن كان السياق إنشائيًّا، جاز أن يكون خبر "لكن" إنشاء، استنادًا إلى ما ورد من جواز الإخبار بالإنشاء في كلام فصيح، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِكُمْ﴾ (ص٦٠) وقد أجاز ذلك كثير من النحويين، قال أبو حيان: "فإن كانت الجملة طلبية، جاز وقوعها خبرًا، خلافًا لابن الأنباري، ومن وافقه من الكوفيين نحو: زيد اضربه، وزيد لا تضربه" (أبو حيان الأندلسي، ١٩٩٨م، ج٣، صـ١١١٥)، وعلى

الرغم من كلمة أبي حيان المهمة هذه، فإنه مع هذا منع ذلك في سياق "لكن وبل وحتى" (أبو حيان الأندلسي،١٩٩٨م، ج٣، صـ١١١٥)، ولا يرى الباحثان هذا لإمكان تقديرها كما وضحا قبل قليل، والمُعوّل عليه هنا أنه "لا يجب في خبر المبتدأ احتماله للصدق والكذب، وإنما سمي خبرًا اصطلاحيًّا، كما أن الفاعل سمي به فاعلًا، ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع"(الرضي،١٩٧٥م، ج١، صـ٤٥٦)، فمثل: لا تصاحب الكسول لكن/ ولكن المجد، يكون التقدير:... ولكن الشأن أو الأمر صاحب المجد.

الثاني: أنَّ معناها، وهو الاستدراك، باقٍ كما هو بعد تخفيفها تمامًا كما هو الشأن في حروف خُفِّفت وبقي معناها وعملها، مثل: "إنّ" و "أنّ" وغيرهما فلماذا نستثني "لكن" في هذه القاعدة!؟

ثالثًا: يمكننا الاستئناس أيضًا بما ورد عن العلماء أنفسهم الذين قالوا إنها عاطفة من أنها ليست في باب العطف أصلًا، ولكنها نقلت إليه، يقول المرادي: وهذا القسم ـ أعني لكن المخففة ـ ليس حرفًا أصليًّا، وإنما هو فرع لكن المشددة (المرادي،١٩٩٢م، صـ٥٨٧). وورد نحوٌ من هذا قبل قليل.

هذا ما نراه في هذه المسألة، فهي تشبه بعض الحروف المخففة مثل: أن، كما أن معناها وهو الاستدراك باق كما كان في حال تشديدها، كما أنها ليست في باب العطف أصلًا، بل نقلت إليه. وإنما احتجنا لكثرة التقديرات من باب التفسير وفهم التركيب الذي ينتظمها، ومن أجل اطراد وضعها في بابها بوصفها حرفًا ناسخًا، ووفق هذا لا نحتاج للقول إنها ليست من حروف العطف، بل جيء بها فلا حاجة لهذا القول طالما يمكننا وضعها في بابها.

ثالثًا ـ لا

"لا" العاطفة تؤدِّي أكثر من وظيفة في وقت واحد، بعضها دلالية، وبعضها نحوية، وبعضها اتساقية، فهي من حيث الدلالة تخرج الثاني مما دخل فيه الأول، مثل: نجح حسام لا سعيد (ابن يعيش،٢٠١٥م، ج٨، صـ١٨٨)، فقد أخرجت "لا" في هذه الجملة الحكم الذي أسند للجملة الأولى، فالناجح هو حسام وليس "سعيد"، فالفائدة من العطف بها هي القصر، سواء كان قصر إفراد، نحو: حسام طبيب لا مهندس، إذا كان ثمة من يعتقد أنه يجمع بين المهنتين، أو قصر قلب، نحو: محمد عالم لا جاهل، في سياق من ظنه جاهلًا (المرادي، ١٩٩٢م، ج٢، صـ١٠١٩).[1]

ولأنها تخرج الثاني مما دخل فيه الأول لم يجز إدخال نفي آخر قبلها، فتركيب مثل: ما جاء خالد لا سعيد غير صحيح دلاليًّا؛ لأنَّ الأول لم يدخل في شيء، لكن

(١) الأمثلة الواردة ضمن بعض أفكار القدماء -في الغالب - من تمثيل الباحثين.

التركيب: هذا خالد لا سعيد، تركيب سليم؛ لأننا حققنا الأول وأبطلنا الثاني (ابن يعيش،٢٠١٥م، ج٨، صـ١٨٨). هذه هي الوظيفة الدلالية لـ "لا" العاطفة، ويعبر عنها نحويًّا بالنفي، أما وظيفتها النحوية فهي أنها عاطفة نافية، فهي تعطف ما بعدها على ما قبلها في الإعراب دون المعنى. وهي تعطف بعد الإيجاب، نحو: يقوم خالد لا سعيد، وبعد الأمر نحو: صاحب الصادق لا الكاذب (يدخل في الأمر أيضًا: الدعاء نحو: "غفر الله لزيد لا بكر"، والتحضيض نحو: "هلا تضرب زيدا لا عمرا". (ينظر: المرادي، عبدالرحمن علي سليمان، ٢٠٠٨م، ج٢، صـ١٠١٩). كما يعطف بها بعد النداء، نحو: "يا زيد لا عمرو. نص عليه سيبويه. وزعم ابن سعدان أن العطف بـ (لا) على منادى ليس من كلام العرب، ولا يعطف بها بعد نفي، ولا نهي" (المرادي، ١٩٩٢م، ص٢٩٤). ويُشترط أن يكون المعطوف بها مفردًا، ويشترط في المفرد: ألا يكون صالحًا لأن يكون صفة لموصوف مذكور، أو يكون خبرًا، أو حالًا، فإن صلح لشيء من ذلك كانت "لا" للنفي المحض وليست عاطفة، ووجب تكرارها؛ نحو "لا فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ"، (البقرة ٦٨)، محمد لا كاتب ولا شاعر، جاء سعيد لا راضيًا ولا ساخطًا، كما يشترط ألا تقترن بعاطف، وإلا كان العطف به. وهي لإفادة نفي ما قبلها؛ نحو: جاء محمد لا بل علي. ينظر هامش:(النجار، ٢٠٠١م، ج٣، صـ٢١٣) ولو تأويلًا؛ لذا أجازوا أن يعطف بها الجملة التي لها محل من الإعراب؛ لأنها بتأويل المفرد، نحو: زيد يقوم لا يقعد، أي: زيد قائم لا قاعد.

ومن الشروط ألا يكون أحد المتعاطفين داخلًا في دلالة الآخر، فلا يجوز مثلًا: أكلت تفاحة لا فاكهة، أو لقيت رجلًا لا محمدًا.. فإن كان التركيب: لقيت رجلًا لا امرأة، جاز ذلك.

غير أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل: جاءني رجل لا زيد؛ لأنه لا يخلو أن يكون زيد هو الرجل نفسه فيكون مثل عطف الشيء على نفسه تأكيدًا، ولا مانع من ذلك إذا أراد المتحدث الإطناب، وإما أن يكون غيره فيكون مثل عطف الشيء على غيره. أو أن تكون (لا) بمعنى غير وليست حرف عطف، جاء في حاشية الصبان "ولك أن تقول جوازًا: جاءني رجل لا زيد إذا جعلت لا بمعنى غير صفة لرجل لا إذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام، وقد علل الفارضي وغيره عدم جواز جاءني زيد لا رجل وعكسه بأن الرجل يصدق بزيد فيلزم التناقض. لا يقال المراد بالرجل غير زيد بقرينة العطف المقتضي للمغايرة فلا تناقض؛ لأنا نقول المغايرة التي يقتضيها العطف صادقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة التي بين العام والخاص والمطلق والمقيد فالتناقض غير منتف" (الصبان، ١٩٩٧م، ج٣، صـ١٦٤).

ويُشترط أيضًا لجواز العطف بها ألّا يدخل عليها حرف عطف آخر؛ لأنه ـ كما سبق ـ حرف العطف لا

يدخل على مثله، فإن حدث ذلك فليست بعاطفة، وسيأتي تفصيل ذلك (ابن هشام، د.ت، ج٣، صـ٣٤٩، الأزهري، ٢٠٠٠م، ج٣، صـ٦١٨).

ويبدو أن الرأي القائل بتجويز عطف الشيء على نفسه رأي سليم؛ فهو يوسع اللغة والاستعمال، ثم إن له نظائر في كلام العرب؛ إذ يشبه هذا إضافة الشيء إلى نفسه التي أجازها الكوفيون، قال الفراء: "وقوله: وَلَدارُ الْآخِرَةِ أُضِيفت الدار إلى الآخرة وهي الآخرة وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كقوله: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٥﴾ ﴾ (سورة الواقعة ٩٥). والحق هُوَ اليقين. ومثله أتيتك بارحة الأولى، وعام الأوَّل وليلة الأولى ويوم الخميس..." (الفراء، د. ت، ج٢، صـ٥٦). كما يمكن أن نعد (لا) في مثل هذه الحالة بمعنى غير على نحو ما قال الصبان الذي أشرنا إليه في الفقرة السابقة.

إلى ذلك يمكن النظر إلى بعض هذه الاستعمالات، مثل: أكلت فاكهة لا عنبًا، على أنه من باب عطف الخاص على العام، لغرض يقصد إليه المتحدث.

والأصل في (لا) العاطفة أنها لنفي الحكم عن مفرد قال الرضي: "ولا تعطف بها الاسمية، ولا الماضي على الماضي فلا يقال: قام زيد لا قعد؛ لأنَّه جملة، ولفظة (لا) موضوعة لعطف المفردات، وقد تعطف مضارعًا على مضارع، وهو قليل، نحو: أقوم، لا أقعد، والمجوز: مضارعته للاسم، فكأنك قلت: أنا قائم لا قاعد" (الرضي، ١٩٧٥م، ج٤، ٤١٦).

هذا ويرى بعض النحويين أنه لا يجوز أن يُعطف بـ "لا" ماضٍ على ماضٍ؛ لئلا يلتبس الخبر بالطلب، فلا يجوز مثلًا: قام زيد لا قعد، وأجاز ذلك بعض النحويين، بشرط وجود قرينة تدل على أن التركيب إخبار وليس دعاءً، ويرى بعضهم أنه ما جاء على صورة عطف الماضي على الماضي بـ "لا" لا يقاس عليه (المرادي، الجنى الداني، ١٩٩٢م، صـ٢٩٤ ـ ٢٩٥). غير أن القول بعدم الجواز أو بعدم القياس يؤدِّي ـ في نظر الباحثين ـ إلى جمود اللغة وتحنيطها وجعلها قوالب جامدة لا تفي بأغراض المتكلمين؛ لذا نرى جواز عطف الماضي على الماضي مع وجود السياق المناسب على أنه إخبار لا إنشاءً؛ فاللغة ليست قوالب جامدة تحفظ، ولكنها استعمال وسياق. والقواعد التي تواضع عليها علماء اللغة لم يزعم أحد أنها أحاطت بكل استعمالات اللغة، فهي لم تضم كل الشتات من أفرادها ومن الكلام المستعمل، وكثير من الظواهر اللغوية الفصيحة حكم عليها بالشواذ؛ لأنها خالفت القاعدة، صحيح أن القاعدة لم يتوصل إليها إلا بعد استقراء شديد لكلام العرب غير أن ثمة مسائل واستعمالات خرجت عنها وهي فصيحة. فالقاعدة لا تلغي المستعمل ولكنها تحاول ضم أكثر أفرادها تحتها.

ومما هو جدير بالذكر هنا أنه لا يجوز تكرار "لا" العاطفة كما يحدث في حروف العطف الأخرى، فلا يجوز مثلًا: جاء خالد لا سعيد لا بكر، (مما تجب الإشارة إليه في هذا السياق أنه إذا وقع بعد "لا" العاطفة جملة لا محل لها من الإعراب لم تكن عاطفة؛ ولذلك يجب تكرارها، مثل: زيد قائم لا عمرو قائم ولا بشر؛ لأنَّ الجملة مستأنفة ولذلك يجوز الابتداء بها. يُنظر: المرادي، الجنى الداني، ١٩٩٢م، صـ٢٩٥، والمرادي، ٢٠٠٨م، ج٢، صـ١٠٢٠)، إلا إذا جاءت الواو، وحينئذ تتمحض "لا" لتأكيد النفي، ففي مثل: جاء خالد لا سعيد ولا بكر تكون الواو حرف عطف، أما "لا" التي بعدها حرف لتأكيد النفي (الرضي، ١٩٧٥م، ج٤، صـ٤١٦).

ويلاحظ أن واو العطف تدخل أحيانًا على "لا" هذه، حتى مع عدم تكرارها، كقوله تعالى: **"فَمَا لَهُ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ" (الطارق ١٠)** وهنا يرى النحويون أنَّ الواو هي العاطفة و"لا" حرف نفي وتأكيد؛ لأنَّ حرف العطف لا يدخل على مثله. والنفي ـ كما يقول ابن يعيش ـ واضح في مثل هذه الحالة أما التأكيد فبيانه أنه في مثل هذه الجملة: ما جاء زيد وعمرو من غير ذكر "لا" كان الكلام محتملًا لنفي مجيئهما معًا؛ إذ قد يجوز أنهما جاءا منفردين لا مصطحبين، في حين تفيد "لا" تأكيد عدم مجيئهما في الحالين، منفردين أو مصطحبين (ابن يعيش، ٢٠١٥م، ج٨، صـ١٨٩. والرضي، ١٩٧٥م، ج٤ صـ٤١٦).

ولا مراء في أن "لا" هذه قد تعطف على غير معطوف عليه نحو: "أعطيتُك لا لتظلم" أي: لتعدل لا لتظلم. (المرادي، ٢٠٠٨م، ج٢، صـ١٠٢٠)، فهي تشبه حتى في عطفها على غير مذكور، كما تشبه الإحالة بالضمير إلى غير مذكور على النحو المشار إليه من قبل. غير أن هذا "غير المذكور" يجب أن يكون في السياق ما يشير إليه وإلا أصبح في التعبير تعمية وغموض؛ وهو ما يعيق عملية التواصل اللغوي بين المتكلمين وعدم فهم النص/ الخطاب.

الخاتمـــة

مما سبق يتبين لنا اختلاف النحويين في هذه الحروف من زوايا مختلفة، أبرزها:

حقيقة ما بعد (بل) الإضرابية في حالتي الإثبات والنفي. و(لكن) هل هي: حرف عطف أو مخففة من الثقيلة، و(لا) العاطفة الإنشاء على الخبر وعطف الشيء على نفسه بها. وقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- أن "بل" العاطفة يضرب بها من منفي إلى منفي، تمامًا كما يضرب بها من مثبت إلى مثبت، فما بعدها حاصل في حالة الإثبات وغير حاصل في حالة النفي، (خلافًا لرأي الجمهور وما هو شائع). غير أنه يتصور أن يكون ما بعدها مثبت في سياق النفي في حال ضُمِّنت معنى (لكن) الاستدراكية، ويعرف حقيقتها عن طريق السياق والقرائن الأخرى.

- أنّ "لكنْ" الساكنة النون، مخففة من الثقيلة، وليست عاطفة، فهي شبيهة بالحروف المخففة التي بقي عملها، كـ "أنّ" وغيرها.

- أنه يعطف بـ (لا) ماضٍ على ماضٍ، إذا أمن اللبس وكان في السياق ما يساعد على المعنى المراد.

- كما يجوز عطف الشيء على نفسه بـ (لا) لغرض يقصد إليه المتكلم.

شكر وتقدير: دُعِم هذا البحث من عمادة البحث العلمي، ومركز بحوث كلية الآداب بجامعة الملك سعود.

المصادر والمراجع

الأزهري، خالد بن عبدالله، *شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو*، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

الإستراباذي، *الرضي*، شرح الرضي على الكافية تحقيق وتصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، د.ط، ١٩٧٥م.

الأشموني، *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٧م.

الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد، *أسرار العربية*، ضبط نصه وعلَّق عليه: أبو عاصم عماد بن محمد بن أحمد بن بسيوني، دار الفكر العربي، ودار الكتاب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٧م.

الأندلسي، أبو حيان، *ارتشاف الضَرَب من لسان العرب*، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

الأندلسي، أبو حيان، *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١، د.ت.

التهانوي، محمد بن علي، *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

الجرجاني، علي بن محمد الشرف، *التعريفات*، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط١، ١٩٨٣م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، *الخصائص*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٥٢م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، وزارة الأوقاف ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د. ط، ١٩٩٩م.

حسن، عباس، *النحو الوافي*، دار المعارف، ط١٥، د.ت.

حلبي، السمين، *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ط، د.ت.

حسان، تمام، *اللغة العربية معناها ومبناها*، عالم الكتب، ٢٠٠٦م.

خطابي، محمد، *لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب*، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ـ المغرب، ط٣، ٢٠١٢م.

الزبيدي، مرتضى، *تاج العروس من جواهر القاموس*، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ط، د.ت.

الزمخشري، أبو القاسم محمود ابن عمرو، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

السنيكي، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، *الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة*، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر – بيروت. ط١، د.ت.

سيبويه، *الكتاب*، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*، دار الكتب العلميـــة بيـــروت–لبنان، ط١، ١٩٩٧م.

ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن غالب، *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، تحقيق: عبدالسلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

العلوي، يحيى بن حمزة، *الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز*، المكتبة العنصرية – بيروت، ط١، د.ت.

العيني، بدر الدين محمود، *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ«شرح الشواهد الكبرى»*، تحقيق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبدالعزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ط١، ٢٠١٠م.

الفارسي، أبو علي، *الحجة للقراء السبعة*، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق / بيروت، ط٢، ١٩٩٣.

الفراء، *معاني القرآن*: تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبدالفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، *العين*، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.

القزويني، محمد بن عبدالرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين، *الإيضاح في علوم البلاغة*، تحقيق:

محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، ط٣، د.ت.

الكفوي، أبو البقاء، *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت، د.ط، د.ت.

المالقي، أحمد بن عبدالنور، *رصف المباني في شرح حروف المعاني*، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، د.ت.

ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين، *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.

ابن مالك، محمد بن عبدالله، *شرح الكافية الشافية*، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، د.ت.

المبرد، أبو العباس، *المقتضب*، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط. د.ت.

المرادي، *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٢م.

المرادي، *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، *شرح التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ـ مصر، ط١، ٢٠٠٧م.

النجار، محمد عبدالعزيز، *ضياء السالك إلى أوضح المسالك*، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م.

ابن هشام، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.

ابن هشام، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

الهواوشة، محمود، *أثر عناصر الاتساق في تماسك النص: دراسة نصية من خلال سورة يوسف*، (رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠٠٨م).

ابن يعيش، *شرح المفصل*، تحقيق: إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، دمشق، ط٢، ٢٠١٥م.